IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 5, Issue 3, June 2023

Received: 14/04/2023 **Accepted:** 14/05/2023 **Published:** 01/06/2023

THE REALITY OF WOMEN'S ENTREPRENEURSHIP IN THE LIGHT OF ACCOMPANYING DEVICES - THE CASE OF ALGERIA - ALGERIA AS A MODEL –

CHERIF Assia [1]

Prof, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et de l'Economie Appliquée, Algeria

BELAIDI Amel [2]

Dr, University of Algeriers 3, Algeria

Abstract

Women play an important role in various fields as they are half of society, especially in the economic field. Their participation has developed effectively, especially in the aspect of entrepreneurship, which greatly affects the support of the national economy. Therefore, through this article, we will be interested in highlighting the role of entrepreneurship in empowering women economically, as we focused Our interest in this study is to review basic concepts and the reality of women's entrepreneurship and women's economic empowerment, while identifying the obstacles and challenges they face. In the completion of this study, we relied on the analytical descriptive approach by analyzing data and information of the National Office for Statistics (ONS), in addition to using United Nations reports, and drawing on various studies and scientific publications.

We have concluded that, despite the achievements made by Algeria, the recorded results reflect the status of women's entrepreneurship and show the defects and weaknesses that it suffers from. Weak and need more support and accompaniment.

Key words: Women's Entrepreneurship, Women's Empowerment, Women's Economic Empowerment, Sustainable Development, Accompanying Devices.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.20.9

[1] h_assia@hotmail.com, https://orcid.org/0000-0002-2241-8411

[2] Belaidi1980@hotmail.com, https://orcid.org/0000-0003-3856-2175

واقع ريادة الأعمال النسوية في ضوء أجهزة المرافقة – الجزائر أنموذجا-

شريف أسيا

أ. د، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر

بلعيدي أمال

د، جامعة الجزائر 3، الجزائر

الملخص

تلعب المرأة دورا هاما في مختلف المجالات باعتبارها نصف المجتمع خاصة في المجال الاقتصادي فقد تطورت مشاركتها بشكل فعال لاسيما في جانب ريادة الأعمال والذي يؤثر بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني، لذا سنهتم من خلال هذا المقال بإبراز دور ريادة الأعمال في تمكين المرأة اقتصاديا، حيث ركزنا اهتمامنا في هذه الدراسة على استعراض مفاهيم أساسية وواقع ريادة الأعمال النسوية والتمكين الاقتصادي للمرأة مع تحديد العقبات والتحديات التي تواجهها. وقد اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، بالإضافة إلى استخدام تقارير الأمم المتحدة، والاستعانة بمختلف الدراسات والمنشورات العلمية.

وقد توصلنا إلى انه وبالرغم من الانجازات التي حققتها الجزائر إلا ان النتائج المسجلة تعكس وضعية ريادة الأعمال النسائية وتبين مكامن الخلل والضعف الذي تعاني منه، فرغم العدد الهام من البرامج الموجهة لدعم والتشغيل وكذا تشجيع انشاء المؤسسات الخاصة إلا ان مساهمة النساء في مجال الأعمال وإنشاء المؤسسات تبقى ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من الدعم والمرافقة.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال النسوية، تمكين المرأة، التمكين الاقتصادي للمرأة، التنمية المستدامة، أجهزة المرافقة.

المقدمة

حققت المرأة الجزائرية تقدما ملحوظا على مختلف الأصعدة حيث نجحت في فرض مكانتها في المجتمع الجزائري، والذي تميز بفكرة أن دور المرأة يكمن في الاهتمام بعائلتها وتربية اطفالها فقط، وتمكنت من اكتساح جميع الميادين التي تعتبر حكرا على الرجل. فالمرأة هي القوة الدافعة للتنمية والنمو الاقتصادي وخلق الثروة والرفاهية، فقد نجحت في ولوج مختلف القطاعات الاقتصادية وحققت نتائج إيجابية شجعتها على الولوج إلى عالم المال والأعمال وخوض غمار تجربة ريادة الأعمال وخلق مؤسستها الخاصة.

ايقنت الجزائر على غرار بقية دول العالم بأهمية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى تأثيرها في تفعيل اهداف التنمية المستدامة وهو ما دفع الجزائر إلى اعتماد العديد من التشريعات الهادفة إلى دعم تمكين المرأة اقتصاديا والحد من الصعوبات والتحديات التي تواجهها.

أدت هذه الإجراءات المعتمدة إلى دعم تواجد المرأة في سوق العمل والتغير النوعي في نشاطها من مشاريع المنزلية البسيطة إلى ريادة الأعمال وانشاء مؤسستها الخاصة.

ومن خلال كل ما سبق يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما هو واقع ريادة الأعمال النسوية في الجزائر؟، والى أي مدى نجحت اجهزة المرافقة المقاولاتية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر؟

ومن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات وهي:

- هل يمكن لريادة الأعمال ان تجسد تمكين المرأة في التشغيل في الجزائر؟
- ما هي هيئات دعم وتمويل المشاريع الريادية الأكثر إقبالا عند النساء في الجزائر؟
- هل توصلت برامج دعم وتمويل المشاريع إلى تمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر؟

❖ أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي :

1. تسليط الضوء على واقع ريادة الأعمال النسوية في الجزائر وتحديد مدى مشاركة المرأة الريادية في بناء الاقتصاد الوطني.
2. تسليط الضوء على مختلف التحديات التي تواجه ريادة الأعمال النسوية في الجزائر.

❖ منهجية البحث:

تعتمد الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، بالإضافة إلى استخدام تقارير الأمم المتحدة، والاستعانة بمختلف الدراسات والمنشورات العلمية.

I. الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال

1. مفهوم ريادة الأعمال

تلعب ريادة الأعمال دورا هاما في القطاع الاقتصادي لمختلف الدول كونه من أحد اهم وسائل الإنعاش والتنمية الاقتصادية، لذلك عمدت الدولة الجزائرية على غرار باقي دول العالم إلى تعزيز ريادة الأعمال مع إيلاء ريادة الأعمال النسوية اهتماما خاصا، من خلال العمل على دعم مشاركة المرأة للنهوض بهذا القطاع في الجزائر، وقبل التطرق لريادة الأعمال النسوية لا بد من عرض بعض المفاهيم الخاصة.

1.1 تعريف ريادة الأعمال

هي الاستعداد لإدارة وتنظيم وتطوير المشروعات بالتزامن مع التأثر بالمخاطر بهدف الوصول إلى الأرباح، وتعتمد ريادة الأعمال على المبادرة بإنشاء عمل جديد؛ عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة، والعمل، ورأس المال الذي

يُساهم في الحصول على الربح، وتُعرَّف ريادة الأعمال بأنّها نشاط يهتمّ بتأسيس الأعمال المتنوعة؛ من أجل تحقيق الربح مع تقدير المُخاطرة المترتبة على ذلك.

وبصفة عامة يمكن تعريفها على أنها مجموعة من النشاطات التي يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة لفرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة وبالتالي خلق قيمة. (حيدر محمد علي بني عطا، نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، 2018، صفحة 257)

2.1 تعريف ريادة الأعمال النسوية

تحض المرأة بنفس الحقوق كالرجل في تسيير شؤونها الخاصة والحرية في إدارة أموالها وأعمالها الخاصة ويطلق على مشاركتها في ميدان المال والأعمال، بميدان ريادة الأعمال النسوية وتعتبر ريادة الأعمال النسوية أحد أوجه النمو الاقتصادي المعاصر، حيث سنهتم بتوضيح مفهوم المرأة الريادية.

ينطبق مفهوم المرأة الريادية "على المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة" (شنوف فريدة، 2009، صفحة 12)، كما تعرف بانها كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري(...) كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة." (كواش خالد، بن قمجة الزهرة، الصفحات 30-31)

كما تعرف ريادة الأعمال النسوية على انها أداة مهمة للتمكين تزيد بشكل فعال من مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الاسرة وتتيح لها الوصول إلى المعلومات. وان ملكية الأصول المختلفة والتحكم فيها تمكنها من اتخاذ قرارات تجعل رائدة الأعمال أكثر قوة. كما انها عبارة عن مجموعة فرعية من ريادة الأعمال الشاملة، على الرغم من ان موضوع ريادة الأعمال النسوية له خصائص مميزة يجب التركيز عليها بشكل خاص. (طارق علي جاسم، سجال جليل نعمة، 2023، صفحة 162)

تعرف رائدة الأعمال على أنها المرأة التي تقوم بالابتكار أو اعتماد نشاط تجاري معين وهي التي تقوم باستخدام كافة مصادرها ومعرفتها لخلق عدد من الفرص التجارية الجديدة والعمل على تطويرها، وهي كل امرأة تقوم بالمشاركة في ادارة أعمالها وتمتلك على الاقل نحو 50% من الانشطة التجارية كما انها تزاول نشاطها منذ أكثر من سنة. (فاروق، 2021، صفحة 0)

2. خصائص ريادة الأعمال النسوية: تتميز ريادة النسوية بميزات وسيمات تميزها عن غيرها، والتي نوجزها في مايلي: (Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat fé, 2009, p. 9)

❖ **الخصائص الاجتماعية: وهي كما يلي:**

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار؛
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها اتجاه ريادة الأعمال؛
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

❖ **الخصائص الذاتية: والمتمثلة في النقاط التالية:**

- توفر روح المبادرة، أي أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات؛
- الإبداع والابتكار والاهتمام بالمستقبل؛
- التميز والكفاءة في مجال العمل، فمن المهم أن تمتلك المرأة الريادية عنصر الثقة في قدراتها وامكانياتها وأن يكون لها إلهام في العمل الذي تنشط فيه؛
- القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة مما يؤدي إلى نجاحها؛
- القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.

❖ **الخصائص التنظيمية**: وهي كما يلي:

- امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته؛
- المهارة في التنظيم، لكي تحقق المرأة الريادية النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي
- يجب أن يحدث بين مهاراتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.

❖ **الخصائص التعليمية** المتمثلة في: مستوى تعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الاستغلال.

II. الإطار المفاهيمي للتمكين والتمكين الاقتصادي:

1. مفهوم التمكين:

"التمكين عملية ديناميكية تسعى للقضاء على أشكال التميز واللامساواة بين البشر حيث أن نجاح هدف عملية التمكين يستوجب بالضرورة إزالة جميع العقبات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو غيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة في آخر اهتمامات الدول وفي المقابل السعي إلى تبني تشريعات وإنشاء مؤسسات تساهم في القضاء على كل مظاهر التمييز وتتولى عملية التمكين و إدماج تلك الفئات المنسية في المجتمع". (بن تلوفة دليلة، 2017)

بينما التمكين من منظور البنك الدولي: فهو" عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما"

2. مفهوم تمكين المرأة ومفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة:

يعرب مفهوم تمكين المرأة عن "عملية شخصية واجتماعية تستطيع المرأة من خلالها اكتساب القوة والسيطرة على حياتها واختياراتها". غير أن التمكين الاقتصادي يشير إلى إمكانية إعادة توزيع علاقات السلطة غير المتكافئة بين الرجال والنساء، عبر زيادة الاعتماد على ذاتها وتعزيز قدراتها الداخلية من خلال عملية توعية وبناء للقدرات تؤدي إلى مشاركة أكبر في صنع القرار وسيطرة أعظم، أي أنه يعين انتشال المرأة من العمل متدني الاجر وفكرة إقامة اللامساواة بين الجنسين، إلى المشاركة المجدية في صنع القرار، أي أنه يهدف إلى المشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها. (الطيب بوهلال، تواتي احمد، 2022، الصفحات 589-590)

III. واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

1. المرأة والتعليم في الجزائر:

يعتبر التعليم لبنة أساسية في العملية التنموية الفردية والتي تعني الشخص في حد ذاته والجماعية التي تحقق في جوهرها جملة من الفوائد للوطن.

انتهجت الجزائر سياسة مجانية والزامية التعليم في الاطوار الثلاثة من اجل دعم التمدرس. وأخذت على عاتقها مهمة تطوير المدرسة وإقرار مبدأ حق التّعليم لكل جزائري ما منح فرص متكافئة لكلا الجنسين، فالتعليم ينعكس إيجابيا على عملية التنمية، كما ان تعليم الإناث له تأثير كبير على العملية التنموية كونه يحقق مكاسب للمجتمع ككل، اذ تفوقت نسبة تمدرس الاناث مقارنة بالذكور خلال السنوات الاخيرة كما يبينه الجدول (رقم 1):

الجدول رقم01: تطور نسبة الاناث في التعليم الابتدائي المتوسط والثانوي خلال الفترة 1999 –2020. (٪)

السنوات	التعليم الابتدائي		التعليم المتوسط		التعليم الثانوي	
	المجموع	الاناث	المجموع	الاناث	المجموع	الاناث
1999	4778870	46.65	1898748	47.2	909927	**54.89**
2005	4361744	47	2256232	49.03	1123123	**57.72**
2010	3307910	47.28	3052523	48.79	1171180	**58.28**
2016	4081546	47.69	2614393	47.72	1378860	**56.72**
2020	4669417	47.92	3123435	48.12	1262641	**57.87**

Source : ONS," l'Algérie en quelques chiffres ", différents numéros, n° 31, 36, 40, 46, 48.

سجلت نسبة الاناث في التعليم ارتفاعا في مختلف الاطوار التعليمية، حيث نلاحظ تفوق نسبة الاناث مقارنة بالذكور في الطور الثانوي، اين سجلت نسبة 54.89٪ من الاناث المتمدرسات سنة 1999 لترتفع إلى 56.72٪، 57.87٪ سنوات و2016 و2020 على الترتيب.

تجسيدا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص تتمتع الطفلة الجزائرية بحقوقها دون تمييز، وقد تم احراز تطور كبير في المدرسة الجزائرية من جانب نسبة الفتيات المتمدرسات ومن حيث نسبة النجاح التي تفوق 96٪ من مجموع البنات، حيث اصبحت نجاحاتها تفوق نجاح الذكور وهذا ما نلتمسه في كل الاطوار التعليمية من الابتدائي مرورا إلى المتوسط، ثم الثانوي ووصولا إلى الجامعي.

2. تطور عمل المرأة وتوسع مشاركتها في التنمية الاقتصادية

1.2 تطور نسبة النساء النشطات والمشتغلات:

ومن خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء لمختلف السنوات سوف نتطرق إلى تطور بعض مؤشرات نشاط فئة النساء في الجزائر:

نلاحظ أن نسبة النساء النشطات في تزايد مستمر من تعداد لآخر حيث انتقلت من 4.61٪ سنة 1966 إلى 9.27٪ سنة 1987 لتصل إلى 20.4٪ سنة 2019. يرجع أساسا انخفاض نشاط النساء إلى الذهنيات المتحكمة في المجتمع والتي تحصر دور المرأة في الزواج والانجاب وتربية الأطفال. إلا ان الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد أواخر الثمانينات دفعت بالمرأة للعمل أو البحث عنه إضافة إلى انخفاض الخصوبة، وكذلك ارتفاع نسبة التعليم وسط النساء والذي يعد أحد الدوافع للعمل أو البحث عنه وهذا نتيجة إجبارية التعليم الذي يعد أحسن استثمار قامت به الجزائر، بالإضافة إلى تغير الذهنيات التي أصبحت لا ترى مانعاً في تعليم وعمل المرأة.

الشكل رقم 01: تطور عدد النساء النشطات من 1966 – 2019.

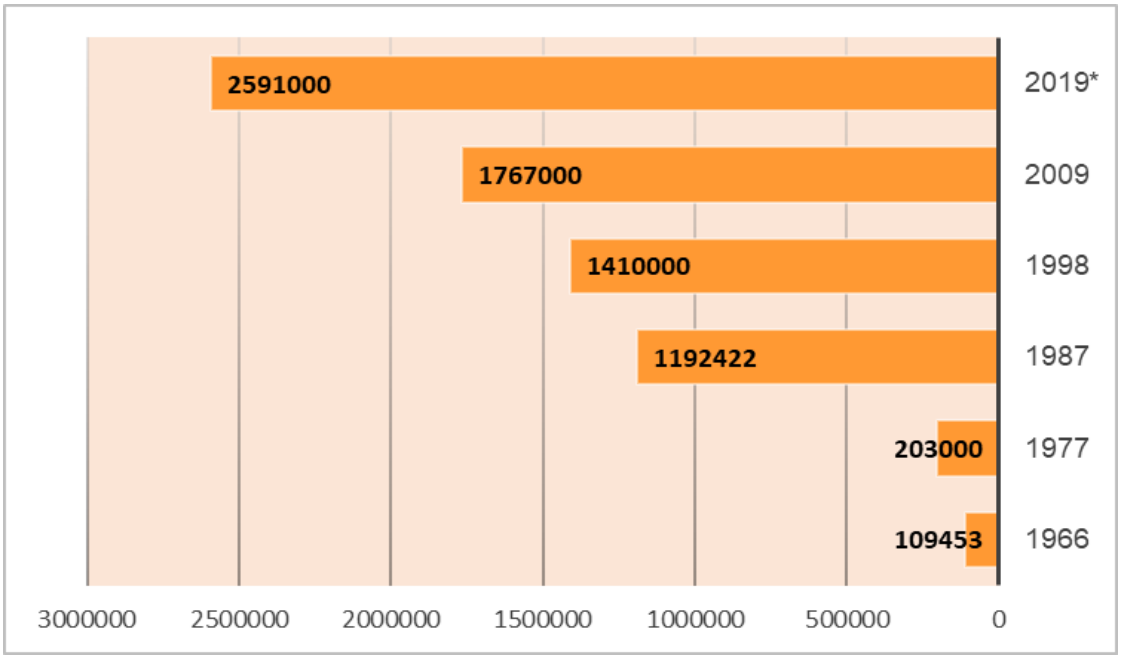

Source : ONS.* ONS, 2019."Activité Emploi et Chômage", N° 879, p 1.

فيما يخص نسبة النساء المشتغلات فقد سجلت القيم منحى تزايدي، اذ قدرت نسبة النساء المشتغلات ب 94511 سنة 1966 لترتفع إلى 316630 سنة 1989، ثم 1428000 سنة 2008، لتصل إلى 2062000 سنة 2019.

الجدول رقم 02: تطور عدد ونسبة النساء المشتغلات خلال الفترة (1966-2019).

السنة	النساء المشتغلات	نسبة النساء المشتغلات من السكان المشتغلين الكلي (٪)
1966	94511	5.49
1977	138234	5.91
1989	316630	7.14
2000	697683	12.19
2008	1428000	15.61
***2019**	2062000	18.27

Source : ONS.* ONS, 2019. "Activité Emploi et Chômage", N° 879, p 1.

2.2 المرأة والبطالة في الجزائر:

تعاني مختلف دول العالم من ظاهرة البطالة فهي ليست بالظاهرة الجديدة إلا ان فئة النساء تعتبر الفئة الاكثر عرضة لها بالنظر إلى المعدلات القياسية التي تسجلها هذه الفئة مقارنة ببقية الفئات حيث نتطرق فيما يلي إلى تحليل نسبة ومعدل النساء العاطلات خلال الفترة (2000 - 2021).

الشكل رقم 02 : تطور نسبة النساء العاطلات خلال الفترة (2000 - 2021).

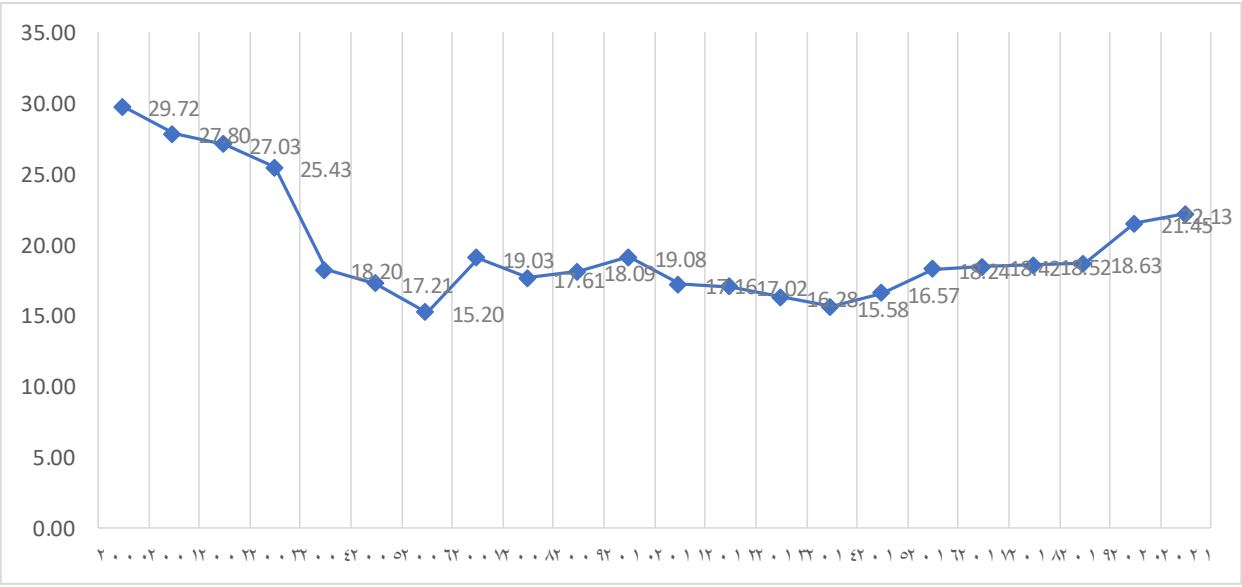

Source: Banque Mondiale https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?locations=DZ, consulté le 28-01-2020.

تراجع معدل البطالة لدى النساء من 29.72٪ في سنة 2000، إلى 19.08٪ في سنة 2010، مسجلا بذلك انخفاضا بازيد من 10 نقاط إلى ان وصل إلى 16.57٪ في عام 2015.

ليرتفع مجددا ابتداء من سنة 2016 ويسجل 18.63٪ في عام 2019 نتيجة الازمة النفطية العالمية لسنة 2014.

لتشهد سنة 2020 الازمة الصحية العالمية التي اثرت بدورها في ارتفاع معدل البطالة ليسجل 22.13٪ سنة 2021.

3.2 المرأة وريادة الأعمال في الجزائر:

اهتمت الجزائر بريادة الأعمال عموما واولت ريادة الأعمال النسوية اهتماما خاصا من خلال إرساء الآليات التي تسمح بدمج المرأة في النشاط الاقتصادي ومن بينها مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مختلف والأجهزة الممولة لريادة الأعمال نذكر منها:

1.3.2الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

انشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لاستحداث الأعمال الخاصة التي تمكن اصحابها من الحصول على المداخيل. ثم إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي ب 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة. وتهدف الوكالة إلى مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ويستهدف هذا الجهاز فئة النساء بشكل خاص.

يظهر الجدول رقم (3) توزيع المشاريع الممولة من طرف جهاز ANGEM حسب الجنس.

الجدول رقم 03: التوزيع حسب الجنس للمشاريع الممولة من طرف جهاز ANGEM.(٪)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	l9*	2022**
النساء	47.8	44.2	44.8	49.4	49.4	57.9	58.7	63.38	63.28
الرجال	52.2	55.8	55.2	50.6	50.7	42.1	41.3	36.62	36.72

Source : Conseil National Economique et Social, 2015."Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie", P 174.

*https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/ consulte 15-01-2020.

**https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/ Consulté le 23/02/2023

ارتفعت نسبة المشاريع التي مولها الجهاز لصالح النساء من 47.8٪ من المشاريع سنة 2008 إلى 49.4٪ من مجموع المشاريع سنة 2011، لتواصل ارتفاعها إلى 57.9٪ و58.7٪ و63.38٪ من مجموع المشاريع التي مولها جهازANGEM سنوات2013 و2014 و2019 على التوالي لتتراجع بعدها بشكل طفيف إلى و63.28٪ سنة 2022.

2.3.2الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE:

الجدول رقم 04: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف جهاز . *ANADE

	إجمالي المشاريع الممولة	المشاريع الممولة نساء	نسبة النساء
2011	42832	2951	7
2012	65812	4477	7
2013	43.039	3526	8
2014	40856	3665	9
2015	23676	2645	11
2016	11262	1550	14

Source : anade, https://anade.dz/index.php/fr/nos-statistiques, Consulté le 23/02/2023.

*: Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat.

ارتفع معدل المشاريع الممولة لصالح المرأة بشكل ملحوظ من متوسط 7٪ خلال الفترة (2010-2013) إلى 9٪ في عام 2014، و 11٪ في عام 2015، و 14٪ خلال العام 2016.

ساهمت الوكالة منذ إنطلاقها في تمويل395812 مؤسسة مصغرة، كما تبين معطيات الجدول رقم 5 أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ إنطلاقها في العمل إلى غاية 2021/12/3، تتوزع بأعداد متفاوتة على مختلف الأنشطة الإقتصادية، حيث تتمركز أغلب هذه المشاريع في مجال الأعمال الحرة والخدمات والحرف والصناعة، وتحظى هذه القطاعات بإهتمام السيدات المستثمرات أكثر من باقي القطاعات الأخرى، وقد يرجع إرتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذه القطاعات إلى كونها قطاعات مربحة ولا تتطلب مجهود كبير كما في بعض الأنشطة كالزراعة، البناء والاشغال العمومية والصيد، كما أنها لا تتطلب مستوى تعليمي عالي، في حين نلاحظ أن قطاعات أخرى ذات أهمية إقتصادية كبيرة لم تحظ بإهتمام المستثمرات، نذكر منها الهيدروليك، الصيانة، ويرجع هذا إلى كونها قطاعات تتطلب مجهودا كما تتطلب معارف ومستوى من التكوين.

الجدول رقم 05: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف جهاز(ANADE احصائيات . (2021/12/31

	عدد المشاريع الكلي	عدد المشاريع الممولة للنساء	نسبة النساء (٪)
الزراعة	59894	2 781	**5**
الحرف	43 663	7 438	**17**
البناء، الاشغال العمومية	36 162	866	**2**
الصناعة	30 348	4 569	**15**
الصيد	1 136	17	**1**
أعمال حرة	13 055	6 097	**47**
خدمات	110 355	18 503	**17**
نقل البضائع	56 824	712	**1**
نقل بالتبريد	13 390	389	**3**
نقل المسافرين	19 020	481	**3**
الصيانة	11 395	182	**2**
هيدروليك	570	27	**5**
المجموع	395 812	42062	**11**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,2022. "Bulletin d'information Statistique de la P ME", n° 40, P 31-32.

3.3.2الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 -09 المؤرخ في 1994/05/16 والمرسوم التنفيذي 1994/07/06، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الجهاز في تمويل أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.

يبين الشكل رقم 3عدد المشاريع الكلي الممولة حسب قطاع النشاط من طرف جهاز CNAC إلى غاية 2021/12/31.

حيث نلاحظ ان نسبة النساء ضعيفة عموما مقارنة بالرجال اذ لا تتجاوز نسبة 10.7%. حيث يحتل قطاع الأعمال الحرة والحرف والصناعة والخدمات الحصة الأهم من مشاريع النساء في مقابل نسبة اقل من المشاريع في القطاعات الاخرى.

الشكل رقم 03: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف جهاز CNAC (2021/12/31)

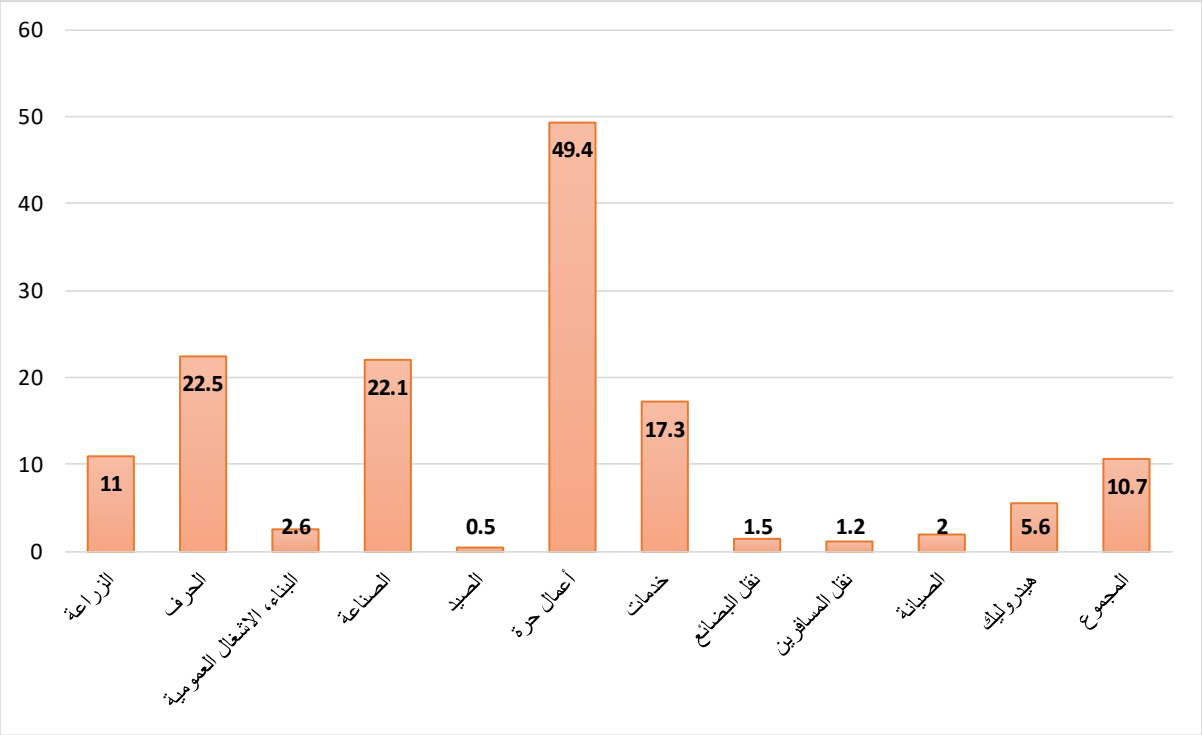

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines,2022. "Bulletin d'information Statistique de la P ME", n° 40, P 31-32.

يظهر الجدول رقم (6) تطور عدد المشاريع الممولة من طرف جهاز CNAC حسب قطاع النشاط خلال سنتي 2019-2021، اذ نلاحظ ان الأعمال الحرة هو القطاع الأكثر جاذبية للنساء بنسبة اكثر من 54٪ من المشاريع الممولة يليها قطاع الحرف بنسبة 25.75٪ والتي تراجعت إلى 21.4% سنة 2021 لصالح الصناعة التي ارتفعت من 21.02٪ إلى 29.3% خلال سنتي2019 – 2021 على الترتيب من المشاريع، في حين سجل قطاع الخدمات نفس النسبة تقريبا من المشاريع ب 20.5٪ سنة 2019 و21.6 سنة 2021، بينما سجلت النساء نسبا ضعيفة جدا فيما يتعلق بقطاع والبناء والاشغال العمومية والصيد والنقل عموما وهذا رغم التحسن المسجل سنة 2019مقارنة بسنة 2021.

الجدول رقم 06: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف جهاز CNACسنة 2019-2021.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الكلي		نسبة النساء (٪)	
	2019	2021	2019	**2021**
الزراعة	999	2015	5.51	**10.6**
الحرف	400	1337	25.75	**21.4**
البناء، الاشغال العمومية	68	299	1.4	**4.7**
الصناعة	176	611	21.02	**29.3**
الصيد	12	28	0	**4**
أعمال حرة	68	353	54.41	**54.1**
خدمات	200	647	20.5	**21.6**
نقل البضائع	0	208	0	**0.5**
نقل المسافرين	22	32	0	**6**
الصيانة	20	76	0	**3**
هيدروليك	5	14	20	**21**
المجموع	1970	5620	13.96	**18.4**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines. "Bulletin d'information Statistique", n° 35, 40.

3. معوقات وتحديات ريادة الأعمال النسوية: تواجه ريادة الأعمال النسوية العديد من المعوقات والتحديات والتي يمكن ابرازها في النقاط التالية:

- تواجه المرأة صعوبات تمويلية، اذ تعتمد عادة على التمويل الذاتي بسبب صعوبة الحصول على قروض بنكية وارتفاع سعر الفائدة.
- تتميز القدرة التسويقية عند النساء بالضعف نظرا لنقص المعلومات عن السوق المحلي او الخارجي وأذواق المستهلكين
- ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.
- ضعف الترويج والاشهار لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات، وغياب الأساليب الحديثة في الإدارة والتخصص الوظيفي.
- نقص القدرات والخبرات والتكوين في العمل للنساء المقاولات.

بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات الأخرى نذكر منها :(كواش خالد، بن قمجة الزهرة، صفحة 42)

- نقص تكوين وتدريب المقاولات في مجال نشاط مشروعهن (لغياب ثقافة التكوين) فأغلب صاحبات الحرف والصناعات التقليدية يتعلمن بورشات؛

- سوء معاملة الزبائن وتأخرهم في الدفع وأحيانا أخرى امتناعهم عن الدفع ولا يوجد من يحميها منهم؛

- مشاكل مع العمال وعدم إتقانهم للعمل (لعدم تلقيهم التكوين المناسب) بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمواعيد المحددة للدوام؛

- تدخل أفراد العائلة (خاصة الأزواج) في التسيير وفي اتخاذ القرارات؛

- صعوبة تنقل المرأة لوحدها (خاصة الريفية) لمتابعة مشاريع أخرى أو للمشاركة في الملتقيات

- غلاء المواد الأولية وصعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات، خاصة النشاطات ذات الطابع الخدماتي فهي تكون واضحة بالنسبة للضرائب.

IV. تحليل واقع ريادة الأعمال النسوية كأداة لتحقيق التمكين الاقتصادي

رغم الاهتمام المتزايد والاجراءات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية فيما يخص المرأة، إلا ان المؤشرات رغم تحسنها من سنة لأخرى مازالت ضعيفة لا ترقى للمطلوب، ففي سنة 2019 قدرت نسبة البطالة بين النساء ب 20.4٪ مقابل 9.1٪ بين الرجال، مما يبين لنا ان مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي مازالت ضعيفة مقارنة بمساهمة الرجل.

كما صنف التقرير الشامل للفجوة بين الجنسين لسنة 2022 الجزائر في المرتبة 140 عالميا من حيث تمكين المرأة. ويتم هذا التصنيف بالاعتماد على عدد من المؤشرات الخاصة بدعم وترقية تمكين المرأة وهي: مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية اين صنفت الجزائر في المرتبة 138 عالميا سنة 2022، ومؤشر نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة الذي سجل نتيجة 0.24لتحتل بذلك المرتبة 142عالميا، حيث بلغ 15.68% من إجمالي قوى العمل النسائية مقابل64.48% من إجمالي قوى العمل الرجالية، فمؤشر المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة للعمل المماثل والتي تنحصر بين (1-7) حيث صنفت في المرتبة الثالثة عالميا مسجلة نتيجة 0.815، ومؤشر نسبة الدخل المتوقع للمرأة مقارنة بالرجال بترتيب 144 عالميا، إضافة مؤشر نسبة النساء المشرعات والمسيرات واللائي يشغلن وظائف سامية برتبة 135 عالميا، وأخيرا مؤشر نسبة النساء الخبيرات عمليا والعاملات التقنيات برتبة 81 عالميا. (World Economic Forum, 2022, p 76)

تنعكس النتائج المسجلة في مجال تمكين المرأة على وضعية ريادة الأعمال النسائية وتبين مكامن الخلل والضعف الذي تعاني منه والمتمثلة رسوخ التصورات النمطية لأدوار كل من الرجل والمرأة ومسؤولياتهما في نطاق الاسرة والمجتمع، إضافة إلى إقبال الفتيات على التخصصات التي يقل الطلب عليها في سوق العمل، ضعف معدل النساء العاملات بالنسبة إلى مجموع العاملين، صعوبة التوفيق بين الالتزام المهني والحياة العائلية، ضعف حضور المرأة في الحياة السياسية والعامة بسبب مسؤولياتها المتعددة، وعليه فلا بد من محاولة التخفيف على الأقل من هذه الصعوبات التي تواجه وتعيق المرأة و العمل على توفير مشاريع تزيد من فرص تشغيل المرأة و في نفس الوقت تخفف من اعبائها.

الخلاصة

تعتبر ريادة الأعمال النسوية أحد أهم اليات التمكين الاقتصادي للمرأة والتي من خلالها شكلت قوة فاعلة وأداة لتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، فقد اثبتت الإحصائيات ارتفاع نسبة مشاركة النساء في مجال التعليم بمختلف اطواره إضافة إلى التعليم العالي ما عزز من فرص النساء للولوج إلى عالم الشغل وريادة الأعمال. كما ان مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وريادة الأعمال عرفت تحسنا ولكن لا تزال معدلات البطالة مرتفعة جدا مقارنة بالرجل.

أمام معدلات البطالة المرتفعة وللحد من تبعات شبح البطالة اتجهت النساء بقوة نحو عالم الأعمال مما أدى إلى ارتفاع نسبة النساء المقاولات خاصة عن طريق الآليات التي اعتمدها الدولة لدعم المشاريع الخاصة، نذكر منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي تعتبر الالية الأكثر إقبالا من طرف النساء بنسبة 37% من المشاريع الممولة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة، والتي فتحت أمامها الطريق لاقتحام مختلف المجالات كالأعمال الحرة والصناعية، البناء والأشغال العمومية، والخدمات، والتجارة، والنقل بالتبريد ونقل البضائع وغيرها من النشاطات الاقتصادية.

رغم العدد الهام من البرامج الموجهة لدعم والتشغيل وكذا تشجيع انشاء المؤسسات الخاصة إلا ان مساهمة النساء في مجال الأعمال وإنشاء المؤسسات تبقى ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من الدعم والمرافقة. حيث نلاحظ ان نسبة المشاريع الممولة من مختلف لأجهزة لصالح النساء ضعيفة جدا مقارنة بالمشاريع الممولة للرجال وتحتاج إلى المزيد من الدعم والمرافقة.

التوصيات:

✓ إعطاء حيزا أوسع لتشغيل المرأة في إطار الخطط التنموية، والعمل على تكوينها بما يمكنها من تحمل المسؤولية واتخاذ القرار بمفردها.

✓ الاهتمام والعمل على تجسيد الاستيراتيجيات الوطنية الموجهة للنهوض بريادة الأعمال عموما والنسائية خاصة.

✓ نشر فكرة ريادة الأعمال خاصة النسوية في المجتمع وتشجيع النساء لولوج كل القطاعات وعدم حصارها في الأعمال الحرة والخدمات والحرف.

✓ دعم إدراج مفاهيم ريادة الأعمال، عالم الشغل، وطريقة إنشاء وتنمية مختلف الأنشطة ضمن البرامج والمقررات الجامعية بهيئات تسهر على مرافقة المتخرجين إلى غاية تجسيد مشاريعهم.

✓ تسهيل حصول المرأة على التمويل لتجسيد مشاريعها.

✓ توفير بيانات أكثر تفصيلا حول ريادة الأعمال النسوية لاستغلالها من قبل المخططين للسياسات والبرامج التنموية الوطنية.

المصادر

حيدر محمد علي بني عطا، نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة. 2018.واقع ريادة الأعمال النسوية في الوطن العربي في ظل تحديات بيئة الأعمال مع إشارة لحالة الجزائر والإمارات العربية المتحدة. المؤتمر العلمي الدولي الثالث للأعمال: الريادة والابداع في المشاريع الصغيرة –كلية الأعمال – جامعة عمان العربية.

طارق علي جاسم، سجال جليل نعمة. 2023. العوامل المحفزة لريادة الأعمال النسوية في سياق تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية في مؤسسة المحطة لريادة الأعمال، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الرابع، العدد 1.

الغريب، أيمن فاروق 2021. دور الريادة النسائية وأثره في دعم معطيات التنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية المستدامة 2030. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد 2.

شنوف فريدة. (2009). المرأة المقاولة في الجزائر. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.

كواش خالد، بن قمجة الزهرة. (بلا تاريخ). المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية الواقع والتحديات. مجلة المناجير.

بن تلوفة دليلة. (2017). دور المقاولة النسوية في تمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر. الملتقى العلمي الوطني بعنوان: تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية: تحديات وحلول. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البليدة 2.

الطيب بوهلال، تواتي احمد. (مارس، 2022). التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية بين القانون والواقع. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول.

Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat fé. (2009). Les défis des entrepreneures. Quebec.

World Economic Forum, Global Gender Gap Report INSIGH. (2022). Geneva Switzerland.

Conseil National Economique et Social. (2015). Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, 2015.

Gouvernement algérien, (2005), Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement.

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale. (2017). Bilan d'activité année 2016, Cellule de communication ANEM 2017 .

Office National des Statistiques, l'Algérie en quelques chiffres, différents numéros N° 31, 36, 40, 46.